

# تحرير السفارة يربك مسلحي حلب

لم تنته تداعيات سيطرة الجيش السوري على كامل مدينة السفارة (شرق حلب) أول من أمس، وسط استياء جمهور المعارضة من الجماعات المسلحة، في وقت يكمل فيه الجيش السوري عملياته العسكرية في ريف دمشق.



العامّة للجيش والقوات المسلحة في بيان لها أمس، «أن أهمية هذا الإنجاز الجديد لقواتنا المسلحة يأتي من كون هذه المنطقة الاستراتيجية البوابة الجنوبية الشرقية لمدينة حلب، والسيطرة عليها تعزز تأمين طرق الإمداد بالمواد الغذائية والطبية إلى أهلنا في حلب وريفها، وتمثل قاعدة انطلاق للإجهاد على العصابات الإرهابية المسلحة في الريف الشرقي لمدينة حلب».

وقال قائد ميداني لوكالة «سانا» الإخبارية أمس، إن الجيش دمر كافة المعامل التي كانت تختّب فيها المعارضة المسلحة، إضافة إلى معمل لتصنيع العبوات الناسفة وبدخله كميات كبيرة من المتفجرات. في موازاة ذلك، سقطت عدة قذائف مدفعية وصاروخية في الأحياء الآمنة،

في العراق والشام» (داعش) التي كانت تسيطر على المدينة، إضافة إلى «حركة أحرار الشام الإسلامية» وقائد «جيش الإسلام» زهران علوش. ووجهت اتهامات «بالخيانة» والعمل لاجندات خارجية، ووصفت التنظيمات الثلاثة بـ«الجبانة والكاذبة». كذلك قالت مصادر معارضة إن السيطرة على السفارة ستمنع المجموعات المسلحة التي تمتهن التهريب بين شطري المدينة من تحقيق أرباح طائلة، مقابل تهريب البضائع من أحياء حلب التي يسيطر عليها المعارضون، إلى الأحياء التي يسيطر عليها الجيش.

وسيكون لسيطرة الجيش على السفارة، تبعات عسكرية عديدة في المستقبل، وخصوصاً أن المدينة تقع إلى جانب طريق سلمية - في محافظة حماة في وسط البلاد - حلب التي تعد طريق الإمداد الرئيسي لقوات النظام إلى مدينة حلب المتنازع عليها. حيث تشير مصادر ميدانية إلى أن المعارضة تسيطر على كامل قرى وبلدات ريف حلب، فيما تسيطر على 50 في المئة من مدينة حلب فقط. وتبعد السفارة عن مدينة حلب نحو 25 كلم، وعن معمل الدفاع الاستراتيجية خمسة كلم، وعن المحطة الحرارية لتوليد الكهرباء التي تغذي حلب 15 كلم، وعن مطار كويرس الدولي 20 كلم، وعن مطار حلب الدولي 18 كلم. وفي هذا السياق، أعلنت القيادة

لم تنته تداعيات سيطرة الجيش السوري على مدينة السفارة (شرق حلب) أول من أمس، بعد معارك عنيفة وصلت إلى ذروتها في الأيام القليلة الماضية. وساد استياء كبير لدى جمهور المعارضة، بعدما أصدر «مركز حلب الإعلامي»، الناطق باسم المسلحين في المنطقة، بياناً قال فيه إن «الثوار في مدينة السفارة في ريف حلب الشرقي يعلنون انسحابهم من كامل المدينة». وأضاف البيان «إن غرفة عمليات السفارة وجهت في وقت سابق نداء إلى جميع كتائب الثوار بضرورة التوجه السريع للريف الجنوبي وإيقاف تقدم قوات النظام، إلا أن القليل من الكتائب استجابت للنداء».

تحرير الجيش السوري للسفيرة أدى إلى تبادل اتهامات بين قوى المعارضة بخذلان المدينة، وبالخيانة، وبالعزل لمصلحة النظام. وبحسب مصادر ميدانية معارضة، أدى دخول السفارة إلى تدني معنويات المقاتلين في حلب، وخاصة أولئك الذين باتوا يخشون تقدم الجيش السوري من جهة، وبطش «داعش» داخل أحياء حلب من جهة أخرى.

كذلك ظهر الاستياء عارماً بين جمهور المعارضة، إذ اشتعلت صفحات «التنسيقيات» المعارضة على مواقع التواصل الاجتماعي، وانتهال الهجوم بالدرجة الأولى على «دولة الإسلام

«داعش» تنلف وناق  
وسجلات نفوس السكان  
في منطقة الباب في  
حلب

## توقيف «مهرب جرحى» إلى المستشفيات الإسرائيلية

الأمن الإسرائيلية من توفير تكاليف علاجهم، بحسب ما كان متفقاً منذ البداية».

وقد نُقل عن مدراء المستشفيات، في نهاريا وصفد وحيفا، أن «وزارة الأمن لا تتجاوب مع مطلب دفع مستحقات المستشفى، في وقت يحتاج فيه العديد من المقاتلين السوريين للمزيد من العمليات والعلاج، ولا سيما أن بعضهم حالته غير مستقرة ويحتاج علاجاً مكثفاً، وإقامة في غرف خاصة».

وذكرت إحدى الصحف العبرية أن الأطباء في غرفة الطوارئ في مستشفى صفد في إسرائيل أعلنوا حالة طوارئ في إحدى المرات، لأقل من ساعة، بعدما اكتشفوا قنابل يدوية بحوزة أحد المصابين السوريين، الذين نُقل إلى المستشفى للعلاج في حالة وُصفت بـ«الخطيرة جداً».

وتحدثت الصحيفة أيضاً عن وصول «مجموعة من المقاتلين ضمن الجيش السوري الحر إلى منطقة السياج الحدودي طلبت من جيش الدفاع الإسرائيلي استدعاء الطوارئ الإسرائيلية لإسعاف مصابين بينهم».

وأوردت الإذاعة الإسرائيلية خبراً عن نقل ثلاثة جرحى سوريين إلى المركز الطبي في نهاريا صباح 22 تشرين الأول أصيبوا في المعارك ضد الجيش السوري، كما ذكرت الإذاعة نفسها خبراً عن إحصار 3 جرحى سوريين إلى مستشفى زيف في صفد، ووصفت حالتهم بالمتوسطة، كاشفة عن نقل سبعة جرحى سوريين إلى هذا المستشفى في اليوم نفسه.

وتزامنت هذه العمليات مع إعلان المتحدث الرسمي باسم جيش العدو الإسرائيلي في أواخر شهر آذار الماضي رسمياً أن رئيس هيئة الأركان العامة، الجنرال بيني غانتس، وافق على نقل جرحى ومصابين سوريين في اشتباكات مع الجيش السوري للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية، علماً أنه في الأونة الأخيرة نُشرت تقارير إعلامية عبرية تفيد بأن مدراء مستشفيات الشمال «زيف» في صفد، و«الجليل الغربي» في مستوطنة نهاريا، و«بوريا» في طبريا و«رمبام» في حيفا أعلنوا حينها أنهم لن يكونوا قادرين على «استقبال المزيد من المصابين السوريين، بعدما اتصلت وزارة

ولدى مراجعة النيابة العامة العسكرية المثلة بمعاون مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي كمال نصار، أشار بتوقيفه وإحاليته على جانب نيابته بجرم تجارة أسلحة وتهريبها إلى الداخل السوري وتهريب مسؤولي

أفاد الموقوف  
بأنه دخل إلى لبنان  
خلسة عبر منطقة  
شعبا الحدودية

المعارضة المسلحة السورية على إدخال جرحاهم إلى فلسطين المحتلة لتلقي العلاج».

في موازاة ذلك، كانت وسائل الإعلام العبرية قد تداولت أكثر من مرة أخباراً بشأن «انتقال جرحى المعارضة السورية المسلحة إلى إسرائيل»،

الحالي، بعدما توافرت معلومات عن نشاطه في تهريب البضائع وبناءً على إشارة النائب العام المالي القاضي علي إبراهيم، أحيل الموقوف على مكتب شؤون المعلومات في الأمن العام للتوسع في التحقيق معه.

وبحسب نتيجة التحقيق، أفاد الموقوف بأنه دخل إلى لبنان خلسة عبر منطقة شعبا الحدودية، كاشفاً أنه استقر فيها وأقام هناك لتكون منطلقاً لنشاطه.

وبحسب المعلومات الأمنية، نفى الموقوف إقدامه على تهريب الأسلحة إلى سوريا، موضحاً أن نشاطه كان يقتصر على تأمين مواد غذائية وأدوية والتنسيق بالنسبة إلى إدخال جرحى «الجيش الحر» إلى لبنان.

لم يقتصر الأمر على ذلك، فبحسب المصادر نفسها، اعترف الموقوف بالتعاون مع أحد عناصر «الجيش السوري الحر» أيمن ق، على نقل جريح يُدعى معتز ع. ع. إلى فلسطين المحتلة لتلقي المعالجة في أحد المستشفيات الإسرائيلية، نظراً إلى عدم توافر الإمكانيات لذلك في بلدة شعبا اللبنانية في حينه.

أوقفت المديرية العامة  
للأمن العام اللبناني مواطناً  
سورياً بتهمة تهريب جرحى  
«الجيش الحر» من لبنان إلى  
مستشفيات إسرائيلية  
لتلقي العلاج

رزوان مرتضى

أوقف «الأمن العام» شاباً سورياً للاشتباه فيه بجرم تهريب البضائع. لكن الموقوف اعترف بتهريب جرحى «الجيش السوري الحر» إلى مستشفيات إسرائيلية داخل فلسطين المحتلة. هنا دليل جديد على تورط بعض مجموعات المعارضة السورية في التنسيق مع إسرائيليين، علماً بأنها المرة الأولى التي يوقف فيها جهاز أمني لبناني أحد الضالعين في تهريب الجرحى من لبنان إلى إسرائيل.

وتمكّن عناصر مركز الأمن العام الإقليمي في حاصبيا من توقيف أحمد ع. م. (سوري الجنسية) الشهر